



بيان

المجلس الوطني يقرر خوض كل الأشكال النضالية، ويفوض للمكتب التنفيذي صلاحية التنسيق النقابي وتحديد نوعية وتاريخ القرارات

إن المجلس الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل المجتمع يوم الأربعاء 9 ماي 2012 بالمقر المركزي بالدار البيضاء، تحت شعار: " الكرامة أولا " ، بعد استماعه للعرض التوجيهي الذي تقدم به الأخ فوير الأموي للكلب العام، والذي تعرض فيه للعناصر المشكلة للحظة العربية ومخرجاتها في سياق دولي متغير، وفي قلبه القضية الفلسطينية التي ينبغي أن تظل حاضرة في نضالاتنا ، كما وقف على اللحظة السياسية الوطنية وما عرفته من فساد انتخابي، أنتج حكومة لا تصور لها ولا برنامج، لمواجهة الإنكسالات التي يعيشها المغرب، وفي مقدمتها الوضع الاجتماعي لمختل. فعوض أن نتجه إلى معالجة هذا الوضع في عمقه لإنقاذ المغرب، تلجأ إلى التصويب على الحريات النقابية والعمالة وضرب للتنظيمات النقابية، والسعي إلى الانفراد باتخاذ القرارات التي تهم الطبقة العاملة وعالم الشغل في تحد ساقر لها، وقمع للتظاهرات السلمية.

وبعد مناقشة مسؤولة لأعضاء المجلس الوطني الذي وقف بالتحليل والنقد على طبيعة الوضع السياسي والاجتماعي ومتطلباته، وعلى تلمس الحكومة من تنظيم مفاوضات جماعية وفق التشريعات الدولية ومقتضيات مدونة الشغل، وبعد استحضاره للمعاناة الاجتماعية، المادية والمعنوية للطبقة العاملة. والتعبير عن استيائه من التعامل الحكومي للامسؤول مع التنظيمات النقابية والملف الاجتماعي للطبقة العاملة

فإنه :

- أولا :** يطالب بتنظيم تفاوض جماعي ثلاثي الأطراف : حكومة وأرباب عمل ونقابات، للتداول في القضايا التي تهم عالم الشغل وفي المطالب المادية والاجتماعية والمهنية للأجراء من قبيل:
- 1- الاحترام الكلي للحريات النقابية، كعنصر أساسي للممارسة الديمقراطية .
 - 2- تحسين المكتسبات واحترام كافة الحقوق العمالية، وإرجاع المطرودين وتوقيف المتابعات وتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة لفائدة الأجراء وتسوية النزاعات الاجتماعية القطاعية والمحلية.
 - 3- الزيادة في الأجور والتعويضات وإصلاح أنظمتها.

- 4- تطبيق السلم المتحرك للأسعار والأجور.
- 5- معالجة مطالب كافة الفئات.
- 6- معالجة المطالب القطاعية وترقية المرشدين في السلاجم 5 الى 9 بعد أقدمية 5 سنوات بدل 10.
- 7- التنفيذ للامشروط، لما تبقى من لفاق 26 ابريل 2011.
- 8- الإصلاح الحقيقي للتعاضديات والأعمال الاجتماعية.
- 9- توحيد الحد الأدنى للأجر الصناعي والفلاحي كما نص عليه اتفاق 26 أبريل 2011.
- 10- احترام سيادة القانون، وتطبيق كافة القوانين الاجتماعية والتوافق على قانون جديد للتوظيفة العمومية، والقوانين الأساسية القطاعية، وقانون المناجم وقانون البحارة.
- 11- توفير المناخ الاجتماعي لضمان استقرار الشغل والاستقرار العام بالبلاد.
- 12- المراجعة الشاملة والمعيقة لكافة القوانين التنظيمية لانتخابات مندوب العمال وأعضاء للجن الثنائية.
- 13- إصلاح منظومة التربية والتعليم، باعتبارها تشكل الجسر الحاسم في التنمية والبناء الديمقراطي .
- 14- إصلاح أنظمة التقاعد، وتخفيف العبء الضريبي مع إعفاء المقاعد.
- ثانياً :** بحمل الحكومة كامل المسؤولية في نتائج انفرادها باتخاذ أي قرار بهم للشفيلة المغربية خارج آلية الحوار الاجتماعي.
- ثالثاً :** بقرر خوض كل الأشكال النضالية، وبفوض للمكتب التنفيذي صلاحية التنسيق النقابي وتحديد نوعية وتاريخ للقرارات النضالية، دفاعاً عن الحرية وعن المطالب المادية والاجتماعية والمهنية لمسائر الأجراء، ورداً على الممارسات اللامسؤولة للحكومة.
- رابعاً :** يؤكد أنه لا شرعية ديمقراطية خارج الإشراف الفعلي للتنظيمات النقابية في كل القضايا التي تهم الأجراء.
- خامساً :** يدعو إلى التعبئة الشاملة لمواجهة كل من يمس بكرامة الطبقة العاملة وتنظيماتها النقابية ويدعو كل الشرفاء والديمقراطيين من مختلف الحقول إلى وحدة الصف لتصبح الوضع للمخالف، والتوجه نحو المستقبل لبناء المغرب الديمقراطي الحدائي القوي القادر على مواجهة كل التحديات.

